



آلية تنفيذ المزاد العلني في السوق لبيع الأسهم غير

مكتملة السداد عند الاكتتاب

القرار رقم /974/

مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية
بناءً على أحكام القانون رقم /22/ لعام 2005 وتعديلاته
وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2006 وتعديلاته
وعلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011
وعلى القرار الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /18783/ تاريخ 2012/12/19، وتعديلاته
وعلى ما أقره مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية بجلسته رقم /218/ تاريخ 2015/07/08
وعلى ما أقره مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية بجلسته رقم /233/ تاريخ 2016/04/21
وعلى اعتماده من قبل مجلس مُفَوَّضِي الهيئة بالقرار رقم (61/م) المتخذ بجلسته رقم /27/ تاريخ 2016/04/28.

يقرر مايلي:

المادة (1): يُقصد بالكلمات والعبارات الآتية في مجال تطبيق أحكام هذا النظام المعاني المبينة إزاء كل منها، وتُراعى التعاريف المُعمدة في القانون وقانون السوق، والتعليمات والأنظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة والسوق، في كل ما لم يرد فيه تعريف في هذه الآلية:

القانون: قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم /22/ لعام 2005 وتعديلاته.

قانون السوق: قانون سوق دمشق للأوراق المالية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2006 وتعديلاته.

الهيئة: هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المُحدثة بالقانون رقم /22/ لعام 2005.

المجلس: مجلس مُفَوَّضِي الهيئة.

السوق: سوق دمشق للأوراق المالية المُحدثة بالمرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2006.

مجلس الإدارة: مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية.

المدير التنفيذي: المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية.



الشركة: الشركة المساهمة المدرجة طالبة البيع بالمزاد العلني للأسهم غير مكتملة السداد عند الاكتتاب.
التبليغ: هو كافة الإجراءات التي يتم بها تبليغ المقصرين عن سداد القسط المستحق عليهم من قيمة السهم، والمنصوص عليها في القوانين النافذة.

المزاد: هو عملية بيع الأسهم المتأخر عن سداد أقساط اكتتابها، وفقاً للقوانين النافذة.
المقصر: هو المكتتب المدين للشركة بسداد كامل قيمة سهم الشركة والواجب عليه دفع الأقساط المستحقة عليه خلال المدة المعينة لذلك من قبل مجلس إدارة الشركة وفقاً للنظام الأساسي للشركة، ولم يسدد هذه الأقساط خلال المواعيد المحددة لذلك.

المادة (2): تُنظم هذه الآلية تنفيذ المزاد العلني في السوق لبيع الأسهم غير مكتملة السداد عند الاكتتاب.

المادة (3): على الشركة أن ترسل كتاباً إلى السوق يفيد بأنها قامت بتبليغ المقصرين أصولاً من أجل تسديد القسط المستحق عليهم، وتحمل الشركة وحدها المسؤولية القانونية عن صحة التبليغات. كما تقوم الشركة والسوق والهيئة بنشر التبليغ على الموقع الإلكتروني لكل منها.

المادة (4): إذا لم يتم تسديد الأقساط بانتهاء الميعاد المشار إليه في التبليغ، يحق للشركة أن تعرض تلك الأسهم للبيع في المزاد العلني بموجب هذه الآلية.

المادة (5):

1. على الشركة أن ترسل كتاباً إلى السوق يتضمن مايلي:
 - أ. عدد الأوراق المالية موضوع المزاد المراد بيعها ونسبتها من العدد الكلي للأسهم المصدرة.
 - ب. كافة المعلومات عن المساهمين المقصرين عن تسديد ثمن الأوراق المالية المراد بيعها (أسمائهم الثلاثية وأرقام المساهمين والأرقام التسلسلية للأسهم..... الخ)
 - ج. صورة عن إعلان الشركة ببيع أسهم المقصرين بالمزاد العلني في صحيفتين يوميتين من الصحف المنتشرة في مركز إدارة الشركة لمرتين على الأقل وفقاً لما ورد في قانون الشركات.
 - د. أية قيود خاصة بالأوراق المالية موضوع المزاد.
 - هـ. الإشارة إلى أن الشركة قد قامت بالتفويه إلى وجود رسوم إضافية مترتبة على عملية الشراء في حال وجودها.
 - و. تاريخ المزاد وموعده.

- ز. تحديد مكان البيع على أن يكون في مبنى السوق وتحت إشراف الهيئة والسوق.
ع. الإشارة إلى فقدان المساهم لحقه في تسديد الأقساط المتأخر عنها في بداية اليوم المحدد لإجراء المزاد.
غ. طريقة البيع التي ترغب الشركة بتنفيذ المزاد بموجبها.

2. تقوم السوق بنشر إعلان البيع على موقعها الإلكتروني، وتزود الهيئة بنسخة الكترونية عنه لنشره على موقعها الإلكتروني حيث يتضمن الإعلان جميع المعلومات الواردة في إعلان الشركة المنصوص عليها في الفقرة رقم 1/ من هذه المادة.

المادة (6): يكون الحد الفاصل بين تاريخ الإعلان على الموقع الإلكتروني للسوق وإعلان الشركة وبين تاريخ بدء البيع محددًا بمدة لا تقل عن 20 عشرون يوماً.

المادة (7): في يوم المزاد العلني المعلن عنه، تقوم السوق بتحويل كافة الأسهم المراد بيعها في المزاد العلني إلى حساب تداول باسم الشركة لتنفيذ غايات المزاد فقط، وذلك بعد موافقتها بكتاب من الهيئة للقيام بعملية تحويل الأسهم إلى حساب الشركة.

المادة (8): تتم عملية البيع بإشراف الهيئة والسوق ودائرة التنفيذ، وذلك عن طريق وسيط الشركة المعتمد وبحضور مندوب عن الهيئة وحضور مأمور التنفيذ، ووفقاً لأحكام نظام قواعد التداول في السوق، ويعود للشركة قرار اختيار طريقة البيع وفقاً لإحدى الطرق التالية:

أولاً- المزايدة الثابتة للبيع العلني على أعلى سعر (One to one):

يشترط في أمر الشراء المدخل أن يكون بكمية مماثلة للكمية المعروضة بأمر البيع العائد لوسيط الشركة، ويتم تنفيذ الصفقة على السعر الأعلى.

ثانياً- المزايدة الثابتة للبيع العلني على سعر التوازن التأشير (One to many):

يسمح أن يكون أمر الشراء المدخل بكمية مماثلة أو أقل من الكمية المعروضة بأمر البيع العائد لوسيط الشركة، ويتم تنفيذ الصفقة على سعر التوازن التأشير، وفق الآلية المعتمدة لاحتسابه والواردة في تعليمات التداول وتعديلاتها المعتمدة في السوق.

المادة (9):

- أ- تقوم السوق بتعريف ورقة مالية برمز خاص بعملية المزايدة العلنية مشتقة عن الورقة المالية الأصلية للشركة وتسمى "ورقة مزاد علني"، ويكون للسوق الحق بتحديد أو تعديل هذا الرمز في أي وقت كان، وليس للشركات المدرجة ذات العلاقة أية حقوق ملكية لهذا الرمز.
- ب- يحدد سعر أمر البيع الابتدائي لورقة المزاد العلني بموجب كتاب رسمي من الشركة يرسل للسوق في اليوم السابق لجلسة المزايدة الأولى كحد أقصى ويعتبر هذا السعر بمثابة سعر ابتدائي للورقة المالية، ويحق للشركة تعديل الكميات والأسعار المدخلة في أمرها عن طريق وسيط الشركة لإتمام عملية المزاد.
- ج- تقوم الشركة قبل أسبوع من تاريخ بدء البيع بالمزاد العلني، بإرسال كتاب إلى السوق تحدد فيه عدد الأسهم المراد بيعها مرتبةً وفقاً لأولوية التنفيذ، وذلك على شكل جدول تتضمن اسم المساهم المقصر عن السداد وعدد الأسهم المراد بيعها لكل منهم.
- د- لا يجوز وضع أي أمر شراء بسعر أدنى من سعر أمر البيع المدخل من قبل وسيط الشركة.
- هـ- في حال لم يتم بيع كامل كمية الأسهم المعلن عن بيعها خلال اليوم الأول من المزاد، يستمر المزاد لجلسات التداول التالية حتى تنتهي عملية بيع الأسهم كاملةً.

المادة (10): يسمح للشركة بعد جلستي مزاد بالدخول بالمزاد وشراء الأسهم بأعلى سعر كأسهم خزينة بعد حصولها على الموافقات اللازمة أصولاً.

المادة (11): يتم تنفيذ عملية البيع عن طريق آلية المزايدة الثابتة للبيع العلني وفقاً لما يلي:

أولاً- فترة المزايدة: من الساعة 11:00 صباحاً حتى الساعة 01:00 ظهراً

- أ- يسمح نظام التداول الإلكتروني للسوق في هذه الفترة بإدخال أمر بيع وحيد عائد للشخص المفوض من الشركة بتحريك حسابها لإتمام عملية المزاد، وعدة أوامر شراء دون تنفيذ أية صفقة، ويتم ترتيب الأوامر المرسله في هذه المرحلة وفقاً لأحكام نظام قواعد التداول المعتمد في السوق.



ب- يجب أن تكون كافة الأوامر المدخلة على الورقة المالية أوامر عادية محددة بسعر، على أن تكون من النوع اليومي
"Daily" وأن لا تحتوي أية شروط خاصة، كما يمنع إدخال أمر بسعر السوق "Market".
ج- يمكن تعديل وحذف أوامر الشراء التي تم إرسالها إلى نظام التداول الإلكتروني للسوق خلال هذه الفترة.

ثانياً- فترة الافتتاح والتنفيذ: الساعة 1:00 ظهراً

أ. تأتي فترة الافتتاح خلال مدة زمنية عشوائية تستمر كحد أقصى لمدة (15) دقيقة، ويتم فيها تنفيذ الصفقة أو الصفقات وفقاً للأوامر المرسله في فترة المزايدة (بحسب طريقة المزايدة التي تم اختيارها)، ولا يسمح بإدخال أو تعديل أو حذف أية أوامر في هذه الفترة.
ب. لا تتم عملية البيع في حال تم إدخال أمر شراء واحد فقط.

ثالثاً- فترة الإغلاق: الساعة 1:00 ظهراً

يتم خلالها استعراض البيانات والمعلومات وإجراء الاستفسارات وطباعة التقارير اللازمة.

المادة (12): تقوم السوق بعد انتهاء المزاد بتزويد الشركة بتقرير مفصل عن الصفقات التي تمت خلال كل جلسة مزاد ويوقع على هذا التقرير كل من مندوب الهيئة والسوق والشخص المفوض من الشركة ووسيطها وأمور التنفيذ.

المادة (13):

أ. لا تخضع ورقة المزاد العلني للحدود السعرية المعتمدة في السوق.
ب. تخضع ورقة المزاد العلني لمجالات وحدة المزايدة السعرية المحددة في تعليمات التداول وتعديلاتها المعتمدة في السوق.
ج. يبدأ المركز بتسوية ملكيات الأوراق المالية موضوع المزاد بدءاً من (T+2)، ويقوم بإبلاغ الشركة ونشر إعلان على الموقع الإلكتروني للسوق فور الانتهاء من نقل ملكيات الأوراق المالية.
د. لا يمكن بيع ورقة المزاد التي تم شراؤها في نفس اليوم، ولا يمكن بيعها إلى أن تتم عملية نقل الملكية.
هـ. تطبق قرارات وقف أو تعليق تداول الأسهم على ورقة المزاد العلني.

المادة (14): يلتزم وسيط المشتري بالتوضيح للشخص الراغب بشراء ورقة المزايدة بخصائص تلك الورقة وبالقيود الواردة عليها والرسوم الإضافية المفروضة إن وجدت. بموجب القوانين المنظمة لعملية المزاد.

